

الثانية اثبات الزيادة للثاني في قضا الحق التشبيه **قوله** من حسن الجميل  
يزيد قال للثاني ان المفاصلة اما تقع بين عينين او معنيين  
متماثلين فتوهم من حسن الجميل يزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه  
وذلك لان المفاصلة اما وقعت بين الجميل وكونه يزيد لا بين الجميل  
باحد وحسنه يزيد وكان الداعي الي تقدير حسن لينتقل به المجرور  
ويمكن الاستغناء عنه بتلقم جميل او بتقديره مصدر افتاء **قوله**  
ولما لم يكن لهم في الظاهر ان اعلمهم فعد الظاهر عدم الامكان المذكور  
وهو ما جرى عليه بعضهم واعتز من بما احاب عنه ابن الناطق والذي  
قاله المصنف لابن مالك ان علة ذلك حلوله محل الفعل فكان علي  
البيان ينسب علي ذلك هناك او هنا **قوله** في شرح التسهيل هو في منته  
ايضا **قوله** والاولي الاقصر علي ما قالت العرب اجيب بان قد  
قد استقر في النفي والاستقسام الاسكاري مجريان مجري النفي في مواضع  
كثيرة **هذا باب النعت قوله** ويراد فيه الوصف قال  
الدوشري قال ابن ابي شيخ الفصول قال بعض المتأخرين  
الوصف يطلق علي ما لا يتغير وعلي غيره والنعت لا يطلق الا على ما يتغير  
فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال بغيره اسمي واقول فيه  
وان افرد الدوشري نظرا لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى  
واقع في كلام الائمة **قوله** النعت والتوكيد الخ قال اللطفي جمع الشر  
لتعالظ بين التوابع معطوفة بالواو وان شارة الي ما قال في  
التسهيل وسيد عند اجتماع التوابع بالنعت ترميظ في البيات  
نظر بالتوكيد ثم ابدال التوابع التوابع التوابع وفيه حيث اعترف

بان

بان العطف بالواو ونظرا لانها لا تدل علي الترتيب كما لا يخفى **قوله** ولا  
تبعية في شي منها قال الزرقاني أي من انواع الاعراب وفي بعض النسخ  
منه أي من الاعراب اسمي ويحتمل ان العبير في منها يرجع الي الامثلة  
وكذا في منه بنا ويل ما ذكره هذا ويجاب عن الاشكال بان المراد  
يتبع في الاعراب وجود او عدم ما قرى به انه ان يقال المراد  
يتبع في الاعراب ان كان هناك اعراب **قوله** ودليل الحصر في  
الجنسة انه التا ويل الخ هذا الدليل لا يتناول التوكيد اللغوي  
كما لا يخفى **قوله** ولما ابواب قال الزرقاني اي لكل منها فان مقابلة  
لجمع بالجمع يقتضي تقسيم الاحاد علي الاحاد **قوله** يبدأ بالنعت  
الخ قال الزرقاني وجمه ان النعت كجزء من متبوعه وعطف  
البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجريه  
النعت والبدل تابع كالتابع لانه كالمستقل واخر النسق ليجل  
الواسطة **قوله** وقيل لا يصح الخ قايله السعد في المطول تغلا عن  
الحاجة وقوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه ان زيدا في قولك جار زيد  
مثلا له مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الجاني منهم فاذا قلت  
العلم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد حصل  
الاشترك في الاسم وصفته ايضا فلا يرتفع الاشتراك بل قيل كما في  
النكاح اجيب بانهم فظفوا النظر عن ذلك لقلته اذا تقرر ذلك فالمراد  
بالاحتمال هو الاشتراك والتعريف بالاول في جانب المعارف والثاني  
في جانب النكاح لحد التتميم لا لغرض معصوي كالنعت في الاول  
يرفع والثاني في بتعريف فلا يرجع هذا القول للقول الاول **قوله** وهذا